

# الفصل السابع

الفصل السابع: موقع الطبقة الوسطى في ظل التحولات التي شهدتها المجتمع  
الجزائري

1- التغيير في أوضاع الطبقة الوسطى

2- الانتماء الطبقي للطبقة الوسطى

3- طبيعة التخصصات الدراسية و المهن التي تستقطب الطبقة الوسطى

## موقع الطبقة الوسطى في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجزائرية:

يقصد بالموقع الطبقي التباين والتمايز في مجموعة من المؤشرات التي تميز هذه الطبقة عن غيرها من الطبقات ، فالفرد يحتل مواقع متباينة داخل البناء الطبقي ، وقد اختلف المنظرين في تحديد الموقع الطبقة خاصة الطبقة الوسطى وتعددت المعايير المؤسسة لذلك وقد شملت الفصول النظرية هذه المحددات بالتحليل والتفسير هذه المعايير تسمح لنا بإستيعاب تصور الطبقة الوسطى وفهمها داخل المجتمع ، بوصفها تحتل موقعا بيانيا داخل البناء الطبقي ، وعليه تهدف المادة الميدانية التي ستقدمها الباحثة في هذا الفصل إلى تحقيق الأمبريقي للفرضية الثانية ، من خلال التعرف على أهم التغيرات التي تعرضت لها الطبقة الوسطى ، وما إذا أدت هذه التغيرات إلى تحسين أوضاعها أو ساءت والفترة التاريخية التي كانت أكثر عرضت لهذا التغير ، إضافة إلى معرفة الانتماءات الطبقية لمجتمع الدراسة وتصورهم لطبيعة الفوارق الطبقية الموجودة داخل المجتمع ، وأسباب هذه الفوارق ، إضافة إلى معرفة مختلف التخصصات الدراسية والمهنية التي تستقطب هذه الطبقة ، كل هذا بهدف الإلمام بتصور هـ الطبقة على البناء الطبقي للمجتمع الجزائري، ومدى وعيهم الطبقي بذلك، أي محاولة تحديد طبيعة العلاقة بين مختلف التحولات التي شهدتها المجتمع الجزائري خلال فترة الدراسة و طبيعة التغيرات التي أصابت بنية الوعي الطبقي للمواقع الطبقية داخل المجتمع الجزائري.

## 1-التغير في أوضاع الطبقة الوسطى

الجدول رقم (17) يوضح تغيرات الوضعية الاجتماعية:

%		التكرار		التغير في الوضعية الاجتماعية و المدة الزمنية و أسباب ذلك	
1 %	41.5 %	02	83	نهاية السبعينات	تدهور
4.5 %		09		نهاية الثمانينات	
12.5 %		25		نهاية التسعينات	
23.5 %		47		نهاية 2010	
35 %	58.5 %	70	117	تدني القدرة الشرائية	تحسين
11 %		22		ضعف الدخل	
6 %		12		الإصلاحات غير كاملة	
4 %		08		اقتصار التغير على الطبقة العليا	
2.5 %		05		البيروقراطية و التهميش	
100		200		المجموع	

يعبر الجدول أعلاه عن تغيير وضعية الطبقة الوسطى في ظل التحولات التي شهدتها المجتمع و التي نحصرها في مختلف الإصلاحات (اقتصادية، سياسية و اجتماعية) التي تبنتها الدولة لتحسين مختلف الظروف لمختلف الشرائح.

و تفيد الشواهد الكمية بأعلى نسبة و المقدرة بـ: (85 %) بأن أوضاعها لم تتغير رغم مختلف مساعي الدولة و ترجع أسباب ذلك بالدرجة الأولى بنسبة (35 %) إلى تدني القدرة الشرائية و ارتفاع الأسعار المستمر وبنسب كبيرة أثقلت كاهلها و قد تطرقنا في شرح الأوضاع

الاقتصادية لهذه الطبقة إلى هذا المؤشر، ثم بالدرجة الثانية إلى ضعف الدخل بنسبة (11 %) رغم أن مؤشرات الواقع تشير إلى عكس ذلك ( أي إلى ارتفاع الدخل وبمعدلات لا بأس بها ) إلى أن هذا الحكم مقارنة مع الغلاء الفاحش الذي تشهده مختلف القطاعات، فالتناسب بين المدخلات والمخرجات أي المعدلة بين الدخل والنفقات أين تنجم هوة واسعة مما يجعل كفة الدخل تتراجع وتوصف بالضعف .

بعدها تصرح نسبة (6 %) من بين أفراد العينة التي لم تتغير أوضاعها، بأن السبب يعود إلى أن هذه الإصلاحات غير كاملة ولم تمس جميع المجالات ولم تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأوضاع الاجتماعية لأفراد المجتمع وطاقة استيعابهم لهذه التغيرات، أما نسبة (4 %) ترى أن هذه الإصلاحات كانت لخدمة طبقة معينة استفادة أكبر قدر ممكن ، وأن هذه التحولات جاءت لخدمة مصالحها بالدرجة الأولى مثل الاستثمار في مختلف القطاعات ... الخ " .

أما النسبة المتبقية والتمثلة في (41.5 %) فهي التي تصرح بأن وضعيتها الاجتماعية قد تغيرت، أما الفترة الزمنية التي تغيرت فيها أكثر بحسب تصريح الأغلبية كانت نهاية 2010 نظرا لسياسات المكثفة التي تبنتها الدولة خاصة في المخطط الخماسي لرئيس الجمهورية " 2005 - 2009 " والتي شملت مختلف مجالات الحياة " الاقتصادية ، السياسية ، التربوية ، الاجتماعية " وذلك بنسبة (23.5 %) كما أن هذه الفترة والتي تعبر عن الفترة الفعلية لدخول الجزائر اقتصاد السوق بكل ثقلها أي فتح باب الاستثمار في مختلف المجالات محاولة تقليص مشكلة البطالة وتسريح العمال الناجم عن سياسة الخصخصة ، ومعالجة إشكالية التكوين وسوق العمل ، ومراعاة أزمة السكن ومحاولة انجاز العديد من المشاريع الكفيلة بالإنقاص من حدة هذه المشاكل ثم تليها نسبة (12.5 %) والتي تعبر عن فترة التغير في نهاية التسعينات وهي الفترة الممهدة للفترة التي تكلمنا عليها قبل قليل والتي تميزت أكثر بتطبيق سياسة الخصخصة وتوضيح معالمها على الميدان.

الجدول رقم(18) يوضح نوعية التغير

النسبة %		التكرار		نوعية التغير ومظاهره	
10 %	12.5	20	25	زيادة تكاليف المعيشة	إلى الأسوأ
2.5 %		05		تدنى المكانة الاجتماعية	
19 %	29	38	58	تحسن الدخل	إلى الأحسن
6 %		12		تحسن المكانة	
4 %		08		امتلاك السلطة	
41.5		83		تنسب النتائج إلى	

تدل الشواهد الكمية والكيفية من بين عينة الأفراد الذين صرحوا بأن أوضاع تعرضت إلى تغييرات في ظل مختلف التحولات التي شهدتها المجتمع الجزائري، إذ تصرح أعلى نسبة والمقدرة بـ (29 %) أن هذه التغييرات كانت للأحسن خاصة فيما يتعلق بجانب الدخل وذلك نسبة (19 %) وهي الفئة التي سبقت الإشارة إليها، بأنها تعيش مستوى اجتماعي جيد والتي يفوق دخلها  $\leq 80000$  دينار إضافة إلى نسبة (6 %) التي تشير بأن هذه الإصلاحات حسنت من المكانة الاجتماعية لهذه الأخيرة وأعطتها نوع من السلطة في اتخاذ القرار وهذا بنسبة (4 %).

أما النسبة المتبقية المقدرة بـ (12.5 %) وهي تصرح بأن التغييرات التي مستها كانت إلى الأسوأ نتيجة إلى زيادة تكاليف المعيشة وذلك بنسبة (10 %) أما نسبة (2.5 %) فترجع ذلك - بعكس ما جاء فيما سبق - إلى تراجع المكانة الاجتماعية لهذه الشريحة نتيجة لطغيان الجانب المادي وسيطرته على التمايز الطبقي وأن تراجع هذه الشريحة في القدرة الشرائية جعلها تنزل إلى مستوى الطبقات السفلى.

## 2- الانتماء الطبقي للطبقة الوسطى

الجدول رقم (19) يوضح الفئات الاجتماعية التي تشكل مختلف الطبقات

المجموع		الطبقة الدنيا		الطبقة الوسطى		الطبقة العليا		الطبقات الاجتماعية الفئات الاجتماعية
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
% 100	200	37.5 %	75	62.5 %	125	/	/	الموظفين
% 100	200	% 71	142	% 15	30	% 14	28	الحرفيين
% 100	200	% 10	200	/	/	/	/	أصحاب العقارات
% 100	200	% 31	62	% 69	138	/	/	المتقنين
% 100	200	/	/	/	/	100 %	200	أصحاب المشاريع والاستثمارات
% 100	200	% 10	20	41.5 %	83	48.5 %	97	ملاك الأراضي
% 100	200	/	/	/	/	100 %	200	الوزراء والدبلوماسيون
% 100	200	12.5 %	25	% 70	140	17.5 %	35	التجار
% 100	200	100 %	200	/	/	/	/	الفلاحين
% 100	200	/	/	/	/	100 %	200	ضباط الجيش
% 100	200	% 9	18	% 75	150	% 16	32	الأطباء
% 100	200	% 10	20	% 76	152	% 14	28	أساتذة الجامعة
% 100	200	/	/	% 79	158	% 21	42	المديرين
% 100	200	62.5 %	125	37.5 %	75	/	/	المعلمين
% 100	200	/	/	/	/	/	/	العمال

يوضح الجدول أعلاه تصنيف مختلف الفئات الاجتماعية والشرائح الاجتماعية في البناء الطبقي للمجتمع الجزائري حسب تصور مجتمع الدراسة للإحاطة بملامح وعيهم، بالموقع الطبقة وطبيعة هذه الفوارق، وتحديد الانتماءات الطبقيّة، إذ يؤكد تيودور جايجر على وعي كل فرد بوضعه الاجتماعي الخاص، ويصرح مجتمع الدراسة بالإجماع أن حدة الفوارق الطبقيّة قد زادت في الفترة الأخيرة في ظل التحولات التي شهدتها المجتمع الجزائري كما يعبر أحد الأفراد وهو محامي<sup>1</sup> " يشهد المجتمع الجزائري اتساع الهوة بين مختلف الطبقات، ففي السنوات السابقة ( 70 و 80 ) لا تحس بأن هناك أي فارق بين مختلف الطبقات خاصة في نمط الاستهلاك، وأن هناك ارتياح لمختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، أما في الفترة الأخيرة فقد أصبح الفرد يحس فقط بوجود فوارق وأي فوارق تجعل من فلان فوق الناس و تجعل من علان تحت سابع أرض، وهذا شيء جديد على المجتمع الجزائري"

فالبيانات الكمية للجدول أعلاه تجسد تصور أفراد العينة للخريطة الطبقة للمجتمع وطبقة الانتماء الطبقي للفئات الاجتماعية بمعنى ماهية الفئات التي تدخل في وجهة نظرهم ضمن الطبقة العليا، والتي تدخل ضمن الطبقة الوسطى الدنيا

وتوضح البيانات الواردة بالجدول أعلاه أن أصحاب المشاريع والاستثمارات، الوزراء، الدبلوماسيون، ضباط الجيش، أصحاب العقارات، يصنفون بالإجماع ضمن الطبقة العليا، وهم من أهم الفئات التي تنتمي إليها، وثمة فئات أخرى تنتمي إلى هذه الطبقة - من جهة نظر العينة وإن كانت نسبة الإتفاق أكثر انخفاض من الفئات السابقة ومن هذه الجماعات الحرفيون سنة ( 14 %) مثل الصياغ، وملاك الأراضي نسبة ( 48.5 %) التجار ( حسب نوع التجارة ) بنسبة ( 17.5 %) الأطباء بنسبة ( 16 %) أساتذة الجامعة ( 14 %) المديرين بنسبة ( 21 %).

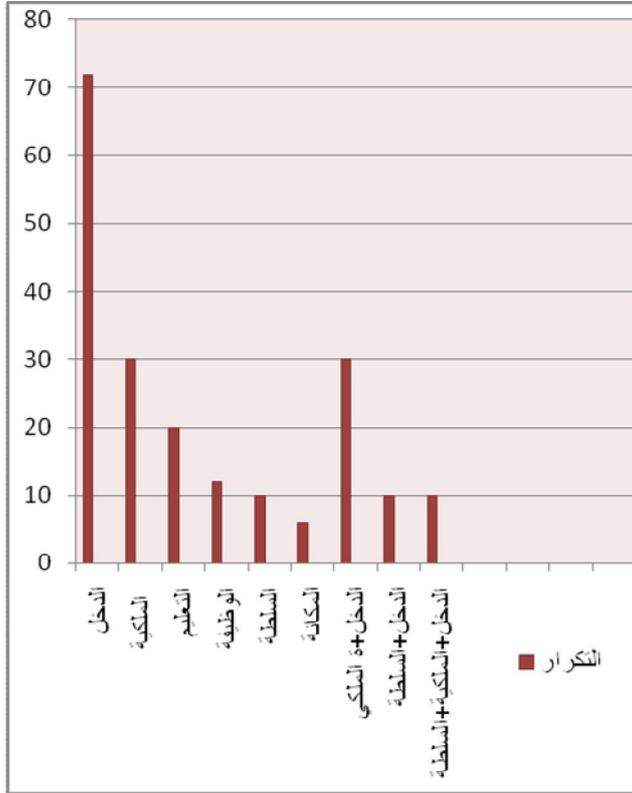
<sup>1</sup> -مقابلة رقم (5) يوم الاربعاء 22 جويلية 2009، على الساعة 10.00 صباحا بمحكمة باتنة.

أما عن الفئات الاجتماعية التي تشكل بنية الطبقة الوسطى فنجد الأطباء وأساتذة الجامعة والمديرين والتجار بنسبة  $\leq (70\%)$ ، ثم فئة المثقفون والموظفين بنسبة  $\leq (60\%)$  ثم فئة ملاك الأراضي بنسبة  $(41.5\%)$  والمعلمون  $(37.5\%)$  ثم الحرفيون بنسبة  $(15\%)$  والملاحظة أن ليس هناك إجماع لهذه الشرائح بأنها تنتمي للطبقة الوسطى وأن كل يصنفها حسب معاييرها الخاصة ونظرتة إليها

أما عن الفئات التي تمثل صفوف الطبقة الدنيا فهناك إجماع على أن الفلاحون والعمال هم ممثلي هذه الطبقة ثم تليها فئة الحرفيون بنسبة  $(71\%)$  وفئة المعلمون بنسبة  $(62.5\%)$  ثم فئة الموظفين والمثقفين نسبة تفوق  $(30\%)$ ، وفئات ملاك الأراضي التجار أساتذة الجامعة بنسبة  $\leq (10\%)$  وأخير فئة الأطباء  $(9\%)$ .

وما يدعم هذه النتائج السؤال الخاص بتصوير مجتمع الدراسة للمختلف الفئات الاجتماعية التي تقع تحت كل طبقة أنظر الجدول رقم (5) في الملحق حيث نجد تقاطع مع مختلف الفئات التي ذكرت أعلاه ونوع الطبقة التي تنتمي إليها، فقط أدخلت صفت الأغنياء على فئات الطبقة العليا، ومتوسطي الدخل على الطبقة الوسطى، ومحدودي الدخل والبطالين على الطبقة الدنيا.

## الجدول رقم (20) أسس تصنيف مختلف الفئات الاجتماعية



أسس تصنيف الفئات الاجتماعية	العدد	%
الدخل	72	36%
الملكية	30	15%
التعليم	20	10%
الوظيفة	12	6%
السلطة	10	5%
المكانة	06	3%
الدخل + الملكية	30	15%
الدخل + السلطة	10	5%
الدخل + الملكية + السلطة	10	5%
المجموع	200	100%

يمثل الجدول أعلاه المعايير التي أقامت عليها عينة الدراسة تصور لها لطبيعة الانتماء الطبقي للفئات الاجتماعية السابقة إذ تصرح الشواهد الكمية بأعلى نسبة المقدرة بـ: (36 %) بأن الدخل هو المعيار الحاسم في وقتنا الحاضر للتصنيف الطبقي باعتباره يتحكم في باقي المؤشرات، تليهما مباشرة معيار الملكية أو الملكية و الدخل بنسب متقاربة تقرب (15 %) وهي تصب كلها في معيار الثروة الذي أولاه مجتمع الدراسة الترتيب الأول في وجود التمايز بين الأفراد و هو وراء الفوارق الطبقيّة الموجودة داخل المجتمع، بعدها تأتي نسبة (10%) التي تعدّ التعليم سببا آخر من الأسباب التي تؤدي إلى وجود هذا التمايز و إن كانت النسبة الدالة على ذلك منخفضة، ثم يليها معيار الوظيفة بنسبة (6 %) ثم السلطة بنسبة (5 %) سواء لوحدها أو مع مؤشر الدخل أو الاثنين مع الملكية ، وآخر نسبة مقدرة بـ : (3 %) التي ترجع ذلك إلى المكانة الاجتماعية، رغم أن الأطر النظرية تولي هذه الأخيرة خاصة في النظرية البنائية الوظيفية حجم واسع، و معيار حاسم في تحديد المواقع الطبقيّة .

و عليه يمكن القول بأن البيانات الكمية تشير إلى أن الثروة (الدخل، الملكية) أصبحت تشكل عامل أساس يؤدي إلى خلق التمايز الاجتماعي (الطبقي) بين أفراد المجتمع في ظل التحولات التي شهدتها المجتمع الجزائري، و توارى عوامل أخرى و تراجعها مثل التعليم و المهنة ، حيث لم تعد تشكل أساسا للتمايز الاجتماعي ولا سببا من أسبابه.

## الجدول رقم (21) الانتماء الطبقي للطبقة الوسطى



الانتماء الطبقي للمبحوثين	التكرار	%
الطبقة الوسطى	180	90 %
الطبقة العليا	10	5 %
الطبقة الدنيا	10	5 %
المجموع	200	100 %

يوضح الجدول أعلاه تصور مجتمع الدراسة لطبيعة انتمائه الطبقي، حيث تشير البيانات أن التصور الطبقي الغالب لدى أفراد العينة . يتمثل في أنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى و قد عبر عن ذلك (90 %) من إجمالي عينة الدراسة، و هذا يعبر عن وعي هذه الطبقة بموقعها الطبقي داخل البناء الاجتماعي و بناء على أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية التي تميزها عن بقية الطبقات و هذا يتطابق مع وجهة نظر تيودور جايجر إذ يؤكد على وعي الفرد بوضعه الاجتماعي الخاص. أما النسب المتبقية (5 %) فهي تتوزع بالتساوي بين الطبقة العليا و الطبقة الدنيا و هذا يرجع أيضا إلى مستوى معيشة هذه النسب فالفئات ذات المستوى الجيد ترى أنها تنتمي إلى الطبقة العليا اما الفئات ذات المستوى دون الوسط ترى بأنها أصبحت تنتمي إلى صفوف الشريحة العريضة للطبقة الدنيا.

أما إذا تطرقنا لمعايير التصنيف التي أسس عليها أفراد العينة تصورهم لطبيعة الانتماء الطبقي، فإننا نجده لا يختلف كثيرا عن البيانات التي احتوى عليها الجدول رقم(6) حيث تصرح بأعلى نسبة و المقدرة ب(76 % ) إن الدخل و مستوى المعيشة هو المعيار الأساسي الذي اعتمده العينة في تصورها لطبيعة الانتماء الطبقي، تليها نسبة (12 %) التي تعتبر التعليم كأساس لذلك، على اعتبار ان جميع أفراد مجتمع الدراسة متحصلون على شهادات

جامعة تعكس مستوى تعليمهم الذي لا يتوافر بنسبة (100%) في باقي شرائح هذه الطبقة، وباقي الطبقات، ذلك انه احد الشروط للالتحاق بالوظيفة التي ينتمون إليها انظر الجدول رقم (01) يوضح المستوى التعليمي لعينة الدراسة في الملحق.

## الجدول رقم(22) يوضح محددات اختيار الاصدقاء .



محددات اختيار الأصدقاء	التكرار	%
حيران السكن	28	14%
نفس المهنة	28	14%
القيم الاجتماعية و الاقتصادية للعمل	82	41%
نفس الطبقة	62	31%
المجموع	200	100%

يوضح الجدول أعلاه محددات اختيار الأصدقاء و الأساس الذي يقيم عليه الفرد علاقته ، بالأخريين وفي هذا الإطار يقول شرام Scharamm ( أنه في حالة عدم وجود ميادين خبرة مشتركة ، ولغة مشتركة وخلفيات مشتركة ، فإن الاتصال يكون ضعيفا ) (1) وتشير الشواهد الكمية إلى أن أعلى نسبة والمقدرة بـ ( 41% ) تصرح بأن الأشخاص الذين يربطهم صداقة معهم هم الأفراد الذين يشغلون وظائف لها قيمة اجتماعية واقتصادية وأي الأفراد الذين يتبوؤن مكانا مرتفعا داخل السلم الاجتماعي ، وهذا يعكس وجود الروح الفردية لدى أفراد الطبقة الوسطى ، كما يعد تغيرا أفرزته تحولات المجتمع الجزائري ، على اتجاه هاته الفئة التي أصبحت تراعي المصلحة الشخصية في أولويات خطواتها ( فعلاقات الإنتاج الرأسمالي تعتمد على المصلحة الشخصية بالدرجة الأولى ) ، أما النسبة التالية المقدرة بـ 31% تشير إلى ربط علاقات صداقة تعتمد على معيار الطبقة أي الذين ينتمون إلى نفس الطبقة لأن ذلك يشعرهم بالأمان والتوافق خاصة وأنهم يتقاربون في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، ولهم مستوى تعليمي متقارب ، مما يسهل عليهم الاتصال والتفاهم أكثر.

<sup>1</sup>: برانت وروين : الاتصال والسلوك الإنساني، ترجمة نخبة من أساتذة كلية التربية، جامعة الملك سعود، الإدارة العامة للبحوث، الرياض 1991 ، (ص 92).

أما النسب المتبقية والمقدرة بـ ( 14 %) فهي تعبر عن الذين يبنون علاقاتهم على أسس الجيرة أو الاشتراك في نفس المهنة وتبين هذه النسبة أن التواجد في مكان واحد ( سواء كان الحيز الجغرافي أو المهني ) لم يؤدي إلى تقارب المسافة الاجتماعية وإلى خلق علاقات تعاون وتضامن اجتماعي .

وعليه يلاحظ تغيير في معايير بناء علاقات الصداقة ، حيث كان المعيار الأول في السابق هو التقارب في السكن والتواجد في مكان العمل هما اللذان يحكمان الروابط الاجتماعية ، لتصبح المصلحة هي المحرك لهذه الروابط

الجدول رقم(23)يوضح الأحياء المفضلة للطبقة الوسطى



يوضح الجدول أعلاه الأحياء التي تفضل الطبقة الوسطى الإقامة فيها بمكان الدراسة – باتنة - حيث تعبر أكبر نسبة الممثلة في ( 29.5 % ) بأنها تفضل الإقامة في حي هادئ ونظيف ثم تليها نسبة ( 17 % ) تفضل الحي الراقي ونسبة ( 11 % ) تفضل حي به جميع المرافق والخدمات ، ويكشف هذا الانتقاء الجغرافي على ميل أغلب مجتمع الدراسة إلى السكن في الأحياء الراقية التي تتصف بقلة الكثافة السكانية وتوفر جميع المرافق والاتساع بين المساكن ، وهو ما يفسر طموح هذه الطبقة إلى الصعود في السلم

الاجتماعي، وتحقيق حراك عمودي عكس الواقع الذي تعيشه الذي يشهد هبوط في السلم الاجتماعي وهذا يوضح رغبة هذه الطبقة إلى التمتع بالقرب من البرجوازية وخلق مسافة اجتماعية بينها وبين الطبقة السفلى هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يشير هذا الاختيار إلى تغير معايير التصنيف الطبقي والمكانة الاجتماعية واعتمادها على المعيار المادي ،الذي سيكفل مستوى اجتماعي جيد وبالتالي الإقامة في حي راقى كرمز يخص أفراد هذه الطبقة.

- طبيعة التخصصات الدراسية و المهن التي تستقطب الطبقة الوسطى

الجدول رقم(24) التفكير في تغيير المهنة

المجموع	لا	نعم					التفكير في تغيير المهنة
		نهاية 2000	بداية 2000	90	80	70	
200	140	13	13	24	08	02	التكرار
				6	0		
%100	%70	%6.5	%6.5	%12	%4	%1	%
			%30				

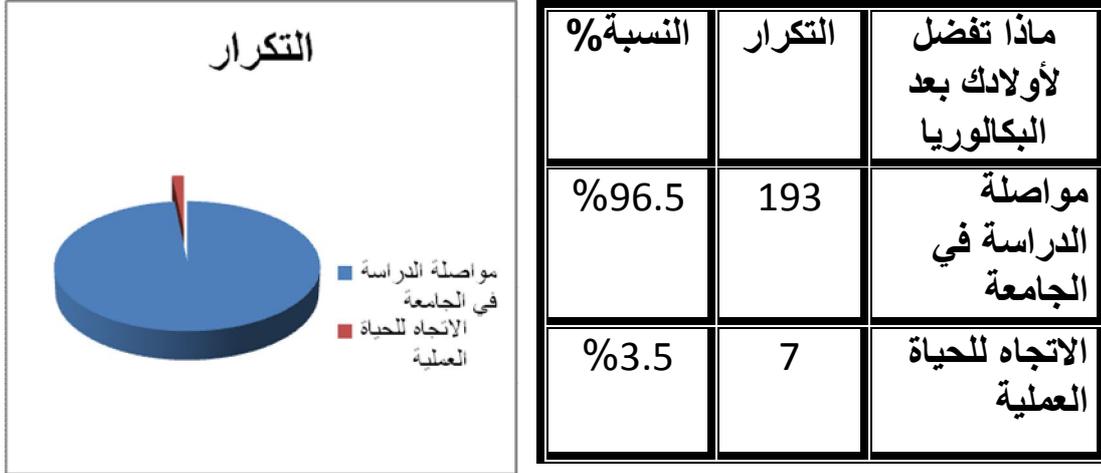
يوضح الجدول أعلاه فيما إذا فكر مجتمع الدراسة أن يغير مهنته في فترة من فترات الزمنية التي شهدت تحولات مختلفة على جميع الأصعدة، و تشير أعلى نسبة والمقدرة ب(70%) عن عدم رغبتها في تغيير المهنة، هذا ليس لأن مهنتهم توفر لهم أوضاع اقتصادية واجتماعية جيدة، بل لأنهم لا يجيدون غيرها هذا من جهة، و من جهة أخرى لأنهم درسوا و تحصلوا على شهادات عليا لنيل هذه المناصب، وان هدفهم إضافة إلى توفر حياة كريمة هو الفوز بمكانة اجتماعية كانت توفرها هذه المهن في الفترة الزمنية السابقة، والقيمة الاجتماعية التي كان يتسم بها أصحاب هذه المهن، والموقع الطبقي الذي يحتلونه عن باقي الطبقات الاجتماعية و الشرائح المهنية، و في هذا الصدد يقول احد الباحثين<sup>3</sup> ( إن اخترت مهنة المحاماة بعد امتهاني لعدة مهن: مراسل صحفي، تعليم إدارة، ولم أجد أحسن من هذه المهنة، ولم ارغب في تغييرها رغم معاناتي الاقتصادية خاصة في العشرية الأخيرة، بعد كثرة عدد المحامين، ودخول البيروقراطية - المعرفة-

<sup>3</sup>-المقابلة رقم(7) يوم الاحد 12جويلية 2009، على الساعة 11.00 صباحا، بمحكمة باتنة.

في اختيار محامي للترافع عن قضية معينة على أساس حجم الوساطة الموجودة لديه في جهاز المحكمة ، و بالتالي نقص القضايا ، وتراجع الدخل ، إلى أن المكانة الاجتماعية التي اتبوعها والقيمة الاجتماعية التي المسها أثناء تواجد بين مختلف الشرائح الاجتماعية تغني عن التفكير في تغيير مهنتي ، وباعتباري امثل السلطة واعتبر مهنتي همزة وصل بين القانون و الشعب )

أما النسبة المتبقية و المقدرة ب (30%) فهي تمثل الفئات التي فكرت في تغيير مهنتها في فترة التسعينيات بنسبة (12%) وفترة الألفية بنسبة (13%)، وهذا من جراء تسارع وتيرة التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري ولانعكاسات التي شاهدها هذه الطبقة سواء على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي جعلت الفرد عاجز عن تلبية احتياجاته وبالتالي التفكير في امتهان شيء آخر ( التجارة والأعمال الحرة هي الأكثر تبادرا لذهن) لتغطية الظروف الاقتصادية و تحقيق مستوى اجتماعي أفضل ، خاصة وان هذه الفئة تعتبر نفسها ( لمستواه التعليمي ونوع المهنة ) تستحق أن تكون الأفضل , هذا إضافة إلى تغيير الكثير من المعطيات , خاصة على مستوى منظومة القيم- كما ستوضح في الفصل المقبل

## الجدول رقم (25) مواصلة الدراسة بعد البكالوريا



يوضح الجدول أعلاه مكانة التعليم في المجتمع الجزائري بعدما شهد من تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتشير الشواهد الكمية بالأغلبية و بنسبة تقدر بـ (96.5%) إنها تفضل أن يواصل أبناؤهم الدراسة في الجامعة و المعاهد الأكاديمية إذ يعتبرون الشهادة مفتاح لكل الأبواب، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تشطرت المنافسة التي تعتمد على الكيف والنوعية الجيدة الذي يتطلب مستوى تعليمي

عالي وخبرات فنية تقنية عالية وهنا نشهد نوع من

التناقض في تصريحات في مجتمع الدراسة، ففي تحليلهم للانتماء الطبقي يركزون على محدد الدخل كعامل حاسم في ذلك وعلى تراجع محدد التعليم، ومن جهة أخرى هم متمسكون بضرورة تعليم أبنائهم وفي هذا الصدد يقول أحد المبحوثين " صحيح أنني متحصل على شهادة عليا ورغم ذلك ظروف الاقتصادية والاجتماعية ليست كما أريد إلا أن ذلك لم يمنعني من حث أبنائي على السير في نفس الطريق (الحصول على شهادة) فلا يوجد لدي ثروة أو أملاك أورتتها لأبنائي، فليس أمامهم إلا باب التعليم، أمالي أن

تتغير الظروف إلى الأحسن و أن تجد الكفاءات العلمية أماكنها، و أن تحسن الدولة من ظروفها".

و هذا يشير أيضا إلى اعتزاز هذه الطبقة بأحد رموزها و الذي يميزها عن بقية الطبقات و هو المستوى التعليمي . أما النسبة المتبقية و المقدرة بـ (35%) فهي نسبة ضئيلة جدا والتي تعبر عن عدم مواصلة الدراسة في الجامعة و إنما الاتجاه للحياة العملية و اختصار الطريق ذلك أن الشهادة اليوم لا تؤمن فرص العمل و يفضل هؤلاء بالإجماع الاتجاه إلى التجارة باعتبار باب الثروة و تحقيق مستوى معيشي أفضل . وفي هذا الإطار أجرى مركز البحوث الاقتصادية التطبيقي ، دراسته شملت 6831 مراهقا من بيئة ريفية على أساس عينة وطنية كشفت عن نتائج تتعلق بالانتقاء المدرسي بحسب الانتماء الطبقي فبالنسبة للطبقة الوسطى التي تمثلها في هذه الدراسة إطارات وسطى اتضح أن 3.7 من الذكور و 12.4 و هما نسبتان تقلان عن النسبة الكلية الذين لم يتمدرسوا من مختلف الطبقات الاجتماعية و تؤكد هذه النتيجة أن الطبقة الوسطى تهتم بتدريس أبناءها أكبر من متوسط وأكثر من الطبقات الاجتماعية التي هي دونها في السلم الاجتماعي، كما توصلت النتائج أيضا في نفس الدراسة إلا أن الطبقة الوسطى تدفع بأبنائها أكثر من غيرها لتلقى تكوين عالي .

وفي نفس السياق تعكس دراسة بولكعبيات نفس النتيجة حيث توصل في دراسته لوضع الطبقة الوسطى الجزائرية أن 100% من أفراد العتبة يفضلون دخول أبنائهم إلى الجامعة في حالة حصولهم على البكالوريا على أن يتوقفوا ويتجهون إلى ممارسة عمل آخر فتأمين إعادة إنتاج الطبقة الوسطى يتوقف على الحصول على تكوين عالي .

الجدول رقم(26)التخصصات الدراسية المفضلة للطبقة الوسطى

الأولوية 03		الأولوية 02		الأولوية 01		الأولوية التخصصات
%	ت	%	ت	%	ت	
%1.5	03	%10	20	%50	100	الطـب
%27.5	55	%25	50	%12.5	25	هندسة معمارية
%2.5	05	%33.5	69	%15	30	صيدلـة
%17.5	35	%7.5	15	%6	12	التخصصات التقنية
%20	40	%2.5	05	%4	08	لغـات
%2	04	%2	04	%1	02	العلوم الاجتماعية
%4	08	%10	20	%5	10	إعلام آلي
%10	20	%3.5	07	%2	4	إدارة
%5	10	%2	04	%2	4	علوم سياسية
%10	20	%3	06	%4.5	5	تجارة واقتصاد
%100	200	%100	200	%100	200	المجموع

يوضح الجدول أعلاه طبيعة التخصصات الدراسية التي تستقطب الطبقة الوسطى حيث توضح الشواهد الكمية بأعلى نسبة و المقدرة ب : (50 %) يفضلون أن يدرس أبناءهم في تخصص الطب في الأولوية الأولى لتوفر فرص العمل بها في كلا القطاعين عام و خاص،(إمكانية الاستثمار في هذا المجال) فهو يمثل مستقبل مضمون إضافة إلى إمكانية التحصل على دخل مرتفع (ازدواجية العمل)، ضف إلى ذلك أنه مهنة شريفة تخدم المجتمع و تضمن عيشة كريمة و تحقق مكانة اجتماعية في سلم الترتيب الاجتماعي، يليها تخصص الصيدلة بنسبة (15 %) ثم تخصص الهندسة

المعمارية (12.5%)، و الملاحظ أن اتجاه مجتمع الدراسة لهذه التخصصات بالضبط لإمكانية الاستثمار فيها و أن الحامل للشهادة الجامعية في هذه التخصصات إذا لم تتوافر لديه فرصة العمل من طرف الدولة بإمكانه أن يعمل في القطاع الخاص وهي تمثل القطاع الخدماتي الذي اكتسب أهمية كبرى في القرن العشرين، في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع وانتعاش القطاع الخاص ، تحاول بعض الشرائح من الطبقة الوسطى إعادة إنتاج نفسها<sup>4</sup> والتأقلم خارج القطاع العام ، فالأطباء الذين لم يحصلوا على فرص للعمل في المستشفيات العامة ، بإمكانهم فتح عيادات ( خاصة وان هناك نضام القروض البنكية وبرامج تشغيل الشباب والدعم ) وكذا المهندسين بفتح مكاتب للدراسات خاصة . أما في الأولوية الثانية نجد نفس التخصصات ولكن باختلاف الترتيب صيدلة (34.5%) ثم الهندسة المعمارية (25%) ثم الطب والإعلام الآلي بنسبة (10%) لنفس الأسباب السابقة الذكر، أما في الأولوية الثالثة فنجد تخصص الهندسة المعمارية بنسبة (27.5%) ويشير تكرار هذا العمل في الأولوية الثالثة إلى استحواد نشاط المقاولات (البناء) عن القطاع الاستثماري في بلدنا مما جعل جميع الأنظار متجهة إلى هذا التخصص على اعتبار أن خرجيه سيكون لهم فرص اكبر للعمل من جهة ومن جهة أخرى متوسط الدخل فيه سيكون مرتفع نسبيا مقارنة ببقية المهن. ثم يأتي تخصص اللغات بنسبة (20%) وهذا يرجع أيضا إلى مجال الاستثمار ودخول الشركات الأجنبية التي تشتترط في

---

يقول ريمون بدون إن مفهوم إعادة الإنتاج في معناه السوسيولوجي مدين بوجوده لماركس والعمليات الاقتصادية الموصوفة من قبل ماركس بأنها عملية إعادة إنتاج بسيطة تتميز بدوام الإنتاج واستقرار علاقات الإنتاج يتم استبدال الأفراد زمنيا ، ولكن النظام يعيد إنتاج نفسه بشكل مماثل، يسمى ماركس عملية معينة بأنها عملية إعادة إنتاج موسعة عندما يكون الإنتاج متناميا ، ولكن التنظيم الاقتصادي أو علاقات الإنتاج على قول ماركس ، تبقى مستقرة ، الإنتاج يتزايد ولكن العلاقات بين الطبقات مثل علاقات الأفراد داخل الطبقات ( مثل المنافسة بين الرأسمالية ) تبقى ثابتة لمزيد من الاطلاع انظر(ريمون بودون وفرانسوا بوريكو: المعجم النقدي لعلم الاجتماع،ص39)

موظفيها إتقان أحد اللغات الأجنبية ثم تأتي التخصصات التقنية في المرتبة الثالثة بنسبة)

17.5%) وهي التي تشير إلى قطاع الصناعة الذي يعرف تراجعاً كبيراً في مجتمعنا

اليوم.

وما يمكن قوله في الختام أن التخصصات التي تستقطب شرائح الطبقة الوسطى تراعى

وتأخذ بعين الاعتبار متطلبات السوق والمعطيات الجديدة التي أفرزها التحول الاقتصادي

والاجتماعي داخل مجتمعهم.

الجدول رقم(27) المهن التي يفضل مجتمع الدراسة أن يمارسها أبناؤهم و التي لا يفضلون ممارستها.

التفضيل المهنة	أفضل أن يمارسها أبنائي						لا أفضل أن يمارسها أبنائي					
	الأولوية01		الأولوية02		الأولوية03		الأولوية01		الأولوية02		الأولوية03	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
طبيب	100	50	20	10	20	10	10	/	/	/	/	
قاضي	04	2	10	5	20	10	10	/	/	40	20	
محامي	06	3	15	7.5	10	5	10	10	20	20	10	
الإدارة	10	5	3	1.5	5	2.5	40	20	10	20	25	
أعمال حرة	26	13	50	25	60	30	60	/	/	/	/	
التعليم و البحث العلمي	15	7.5	20	10	10	5	30	15	40	20	10	
الهندسة	20	10	30	15	40	20	40	/	/	/	/	
المجال العسكري	02	1	08	4	5	2.5	40	20	40	10	30	
التجارة	16	8	40	20	25	12.5	25	/	/	/	10	
الوظيفة العمومية	01	0.5	4	2	5	2.5	80	40	80	70	35	
المجموع	200	100	200	100	200	100	200	100	200	100	200	

يوضح الجدول أعلاه أهم المهن التي تستقطب أبناء الطبقة الوسطى حيث تدل الشواهد الكمية في الترتيب الأول و بأعلى نسبة، المقدر بـ : (50 %) أنها تفضل أن يمارس أبناؤها مهنة الطب، ثم تليها نسبة (13 %) ممن يفضلون أن يمارس أبناؤهم أعمال حرة، ثم نسبة (10 %) التي تفضل مهنة الهندسة، و المحلل لهذه النسب يلاحظ تغير اتجاه أبناء الطبقة الوسطى نحو المهن التي يفضلون أن يمارسها أبناؤهم نتيجة التحولات خاصة الاقتصادية التي يشهدها المجتمع ، فالانفتاح الاقتصادي الذي يشهده أكثر في المهن التي لا المجتمع و نمط الاستثمار الذي يعتمد عليه، جعل هاته الفئة تفكر تعتمد على الدولة في التوظيف ، بل المهن التي يمكن الاستثمار فيها و التي تشكل

قطاعا خاصا هذا من جهة، و من جهة ثانية أن هذه المهن توفر دخلا جيدا، و بالتالي مستوى معيشي جيد و مكانة اجتماعية.

(من بين التغييرات التي عرفها المجتمع الجزائري، تغير وسائل و أهداف التنمية و في مشروع هذا التغيير، جل القطاع الخاص، محل القطاع العام، و حرية المبادرة محل التخطيط المركزي، هذه البدائل يفترض أن تغير في الأدوات و المكانة الاجتماعية، حيث نلاحظ تخلي الدولة عن ممارستها دور المستثمر ، و بالتالي تغير دور النشاط الاقتصادي إلى الأعمال الحرة).

و هذا عكس ما توصلت إليه دراسة بولكعبيات التي حافظت في اختبارها للمهنة التي تعتبر خاصة بالطبقة الوسطى على نفس المهن التي يمارسها أفراد العينة ( التعليم الصحافة ، الطب ، التسيير ، الهندسة) (5)

أما في الترتيب الثاني فتحتل مهنة الأعمال الحرة الصادرة بنسبة (25%) ثم تليها التجارة بنسبة (20 %) ثم الهندسة بنسبة (15%) وفي الترتيب الثالث تحافظ مهنة الأعمال الحرة على المرتبة الأولى بنسبة (30 %) ثم الهندسة (20 %) ثم التجارة (12.5 %) وهذا يتسق مع ما سبق ذكره من اتجاه تفكير هذه الطبقة مع ما يتماشى والسياسات الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل في ظل الخصخصة .

أما عن المهن التي لا يفضل أفراد هذه الطبقة أن يمارسها أبنائهم فتنحصر في الوظيفة العمومية كترتيب أولي بنسبة (40 %) ثم المهن الإدارية بنسبة 20 % والمهن العسكرية بنسبة (20 %) ثم مهن التعليم بنسبة (15 %)، وهذه يوضح عدم ميل هذه الفئة إلى المهن التي تتطلب روتين وتعتمد على قطاع الوظيف العمومي ، لمحدودية دخلها ، وتقيدتها بحجم ساعي لا يسمح لها بالعمل الإضافي لتحسين مستواها ، ولأن هذه المهن لا تعبر عن مكانة اجتماعية في يومنا هذا ، وتقريبا تبقي نفس البدائل فقط تظهر مهنة القضاء في

(5) : إدريس بولكعبيات ، مرجع سابق ، ص : 247

الأولوية الثانية كمهنة لا يجذبها أفراد هذه الطبقة رغم مكانتها ، ودخلها لاعتبارات قيمية تخص المهنة ، خاصة من ناحية الضغوط المهنية ( حساسية المنصب ) والبروتوكولات التي تفرضها هذه المهنة ، هذا مما يفسر حب هذه الطبقة للحرية المهنية كامتياز لا تتنازل عنه.

وما يمكن قوله في المهن التي لا يرغب أفراد هذه الطبقة أن يمارسها أبنائهم والتي أخذت مساحة واسعة في الأولويات الثالثة هي مهنة موظف ، هذه المهنة كانت لها مكانتها الاجتماعية في ظل بورجوازية الدولة التي تلعب دور المستثمر الرئيسي الذي يملك السلطة والنفوذ ، إلا أن تخلي الدولة عن هذا الدور ، أدى إلى زعزعة المركز الاجتماعي للموظف ، وبالتالي الابتعاد عن هذه المهنة.